

دور المصارف التجارية الليبية في تعزيز وتطبيق مبادئ بازل للحوكمة

المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي المحور الأساسي في النظام المالي ككل، واستقراره يعتمد على استقرار القطاع المصرفي، وكما هو الحال بالنسبة للمؤسسات فإن القطاع المصرفي في مختلف أنحاء العالم، كان له نصيب من الأزمات والانهيئات التي زعزعت استقراره، وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية، وظهور أدوات مالية حديثة، زادت من درجة تنوع المخاطر المصرفية، وخاصة مخاطر الائتمان، كان من الضروري أن تبني مبادئ الحوكمة المصرفية، كونها تهدف إلى المحافظة على استقرارها المالي، والتقليل من المخاطر التي تهدد سلامتها، حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار عدة أوراق عمل، تتناول الحوكمة المصرفية وأهميتها، كما وضعت مجموعة من المبادئ، التي تساعد على تطبيقها، ومن أهم أعمالها في هذا المجال توصيات سنة 1999م، وكذلك أصدرت نسختها المعدلة والمحدثة سنة 2006م (مقداد، 2016).

تعتبر لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية، لا تستند إلى اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين، لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، بالرغم من أن قرارات، أو توصيات، لجنة بازل للحوكمة لا تتمتع بأي صفة إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة كبيرة، كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وفي مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الالتزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع له (معمر، 2012).

المشكلة

تتمثل القضية أو الإشكالية التي يتعرض لها البحث ما يمكن تلخيص المشكلة بالتساؤل:

ما هو دور المصارف التجارية الليبية في تطبيق مبادئ بازل للحوكمة ؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من الناحية العلمية لمواكبة الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، لتطبيق آليات الحوكمة، لما لها من أثر في إرساء مبدأ الشفافية، والمساءلة، والمحافظة على حقوق المساهمين، وأصحاب المصلحة، وضمان جودة التقارير المالية، وتحقيق فاعلية في أداء المصارف، لتدفع عملية التنمية الاقتصادية في بلدانها إلى الأمام، ومن الناحية العملية تأتي أهمية البحث في ظل اهتمام الجهات

الرسمية، وغير الرسمية، والمنظمات المهنية، والأكاديمية بتطبيق الحوكمة، والبحث يساهم في إثراء ذلك.

اهداف الدراسة

يسعى الباحث من خلال دراسته إلى التعرف على ما هو دور المصارف التجارية الليبية في تطبيق مبادئ بازل للحوكمة ؟

فرضية الدراسة

للإجابة عن تساؤل الدراسة، و تحقيقاً لأهدافها تمت صياغة الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية:

لا يوجد دور للمصارف التجارية الليبية في تطبيق وتعزيز مبادئ بازل للحوكمة.

الفرضية البديلة :

يوجد دور للمصارف التجارية الليبية في تطبيق وتعزيز مبادئ بازل للحوكمة

منهجية الدراسة

الاطار النظري : يصنف البحث الحالي ضمن البحوث الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى وضع المشكلة، وموضوع البحث، وتحليل عواملها ومحدداتها، واستخلاص النتائج التي يتم التوصل إليها.

الاطار العملي : بالإضافة إلى القيام بدراسة ميدانية بهدف التعرف و الوصول إلى نتائج، و ذلك من خلال ما يلي:

الجانب الميداني: ويختص هذا الجانب بتجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة في استمارات الاستبيان ،

والتي ستقسم إلى:

الجزء الاول: البيانات الاساسية (الديموغرافية)، و تتضمن بيانات عن المشاركين في الدراسة من حيث العمر، و المؤهل العلمي، و الخبرة العملية والوظيفة الحالية و غيرها.

الجزء الثاني: البيانات الخاصة بالدراسة والتي ستقسم الى مجموعة من الابعاد.

الجانب التحليلي:

بعد توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة و تجميعها ، سيتم الشروع في عملية التحليل باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

الدراسات السابقة

تهدف دراسة حبار (2010) إلى الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حيث خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم سلامة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك، وأيضا الحوكمة في البنوك تمنح الفرصة لأفضل تعبئة للموارد رؤوس الاموال، ومن بعض أهم توصياته ضرورة توفر إطارات بشرية مدبرة، وتوفير البيئة المحيطة، لدعم الحوكمة ولن يأتي ذلك إلا من خلال التعاون المشترك بين القطاع المصرفي، والقطاع الخاص، و الافراد والشركات المختلفة.

تهدف دراسة الشحادة (2008) بعنوان الحوكمة و المنهج المحاسبي السليم، متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية، حيث خلصت إلى تحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة، القائمة على معلومات محاسبية و توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المصرفية الناجحة هي تلك المؤسسات التي ستأخذ بالآليات، التي تقوم عليها عملية الحوكمة، من لما لها دور في ترسيخ القواعد و الضوابط، و السياسات المحاسبية، و المالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج الأعمال للمؤسسات المصرفية. و بالتالي التخفيف من المخاطر الناتجة عن عمليات الفساد، و الغش، و سوء الإدارة، و التلاعب في الادارة و المكاسب. من أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث ضرورة الحد من المرونة المتاحة أمام القائمين على العملية المحاسبية في معايير المحاسبة من خلال صياغة استراتيجية، و معايير للسلوك المهني، و الأخلاقي و المسؤولية و الأمانة.

تهدف دراسة الزهراوي (2010) بعنوان أثر الحوكمة على تقييم أداء صناديق الاستثمار، حيث استخدمت في دراستها المنهج الوصفي من خلال التعرف على مدى تأثير قواعد لائحة حوكمة الشركات السعودية، على تحسين أداء صناديق الاستثمار التقليدية في السعودية، ومن أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة أن وجود الإطار الفعال للحوكمة في الشركات التي تُدير صناديق الاستثمار، والذي يتميز بالمرونة الكافية، ليتناسب مع كافة الاحتياجات المختلفة، لحملة الوثائق، ولا يتعارض مع مصلحة الشركة يؤثر على تحسين أداء صناديق الاستثمار. و اتباع تعليمات الحوكمة في الإفصاح السليم عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة، وصدورها بشفافية ووفق المعايير المحاسبية، الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يؤدي إلى تحسين أداء صناديق الاستثمار.

هدفت دراسة عبدالحليم (2005) إلى قياس مدى تطبيق المصارف السودانية للحوكمة المؤسسية وإبراز أهمية تطبيق الحوكمة على الجهاز المصرفي السوداني، من خلال استخدام استبانة وزعت على مجموعة من المصارف العاملة في السودان، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف السودانية تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية الممثلة في مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعليمات البنك المركزي.

هدفت الدراسة حليبي (2002) إلى بيان دور الحوكمة في زيادة ربحية المنشآت الصناعية الخاصة في سوريا، تم توزيع استبانة على هذه شركات وتوصلت الدراسة إلى العديد من الأسباب التي تبرر الدور الايجابي لإجراءات ومبادئ الحوكمة في زيادة الربحية في المنشآت السورية الخاصة.

هدفت دراسة متولي (200) لإجراء مقارنة بين حوكمة الشركات، وفقا لنظام الشركات السعودي، والمعايير الدولية للحوكمة المؤسسية، وذلك لتحديد الفجوة بينهما، وتعيين الملامح المحاسبية لهذه الفجوة وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين قانون الشركات في المملكة العربية السعودية، والمعايير الدولية لحوكمة الشركات.

هدفت دراسة مطر، محمد ونور، عبد الناصر (2007) الى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عدد من الشركات المساهمة العامة الأردنية، في القطاعين المصرفي والصناعي. وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج والتي كان أهمها أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة في القطاعين يتراوح بين قوي، وضعيف جداً، وهناك جوانب خلل في تطبيق النظام تترسخ في عدم التزام مجالس الادارة بقواعد السلوك المهني. فيما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل أهمها تبادر جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية.

هدفت دراسة السعيد (2012) إلى تفعيل دور المراجعين والمحاسبين وانظمة الرقابة ككل ، حماية المساهمين والاطراف ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في إدارة الازمات، فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة المؤسسات، في استغلالها لمواردها ودراساتها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الاولى، والأهداف للاطراف ذات العلاقة بها. الدور الكبير الذي تلعبه الآليات الرقابية في تكريس العمل بمبادئ الحوكمة ، وما ينبغي للجهات المعنية بهذا الأمر من مسؤولية التحلي بمعايير وقواعد السلوك الاخلاقي، من خلال الالتزام بالاخلاق الحميدة، وقواعد السلوك المهني الرشيد.

هدفت دراسة فكري (2008) بعنوان " :مدى تطبيق بنك فلسطين لمعايير الحوكمة الصادر وفق اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية" ، تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن مدى التزام بنك فلسطين بمعايير الحوكمة وفق اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وما صدر عن منظمة التنمية والتعاون في مجال الحوكمة، كما تهدف الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحوكمة وأهميتها OECD الاقتصادية وإدراك القائمين للمزايا التي تتحقق من خلال الالتزام بها، وتجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال الحوكمة، خلصت الدراسة إلى أن هناك تطبيق لمبادئ الحوكمة وإدراك لأهميتها ،والسعي إلى متابعة

أحدث الإصدارات في هذا المجال، والتقييد بما يصدر عن سلطة النقد الفلسطينية من تعاليم تأتي في إطار تعزيز الحوكمة.

تهدف دراسة Mohammed (2010) إلى معرفة دور الرقابة الداخلية في حوكمة ، ومدى فاعليتها في استخدام الموارد المتاحة، والمحافظة على أصول الشركات، وتحديد المشاكل، التي واجهت أنظمة الرقابة الداخلية، وفرضت قيود على كفاءتها بالتطبيق على شركة سكر كنانة، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية لها دور ملموس في الزيادة الانتاجية وتحقيق الربحية، حيث عدم وجود رقابة داخلية ومراجعة دورية يؤدي إلى ضعف الأداء والكفاءة.

هدفت دراسة إسحاق (2009) إلى التعرف على الأسس والقواعد اللازمة، لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، وفقا لمتطلبات الحوكمة، ومنهج الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على الحوكمة المصارف، وأوصى الباحث بضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ، التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة.

هدفت دراسة شرفه, محمد لمبارك (2017) إلى أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الناشطة في الجزائر، وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، علي الأداء البنكي، دراسة ميدانية على عينة من البنوك الناشطة في الجزائر، للفترة الممتدة من 2010-2016، يهدف هذا البحث إلي دراسة أثر تطبيق الحوكمة وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، على أداء البنوك الناشطة في الجزائر، كون هذه المبادئ تعتبر عنصراً فعالاً و مؤثراً في نشاط هذه البنوك، حيث تعاني هذه الاخيرة من نقص فادح في كفاءتها التشغيلية، وكثرة عمليات الغش و الاخطاء المهنية، وهذا ناتج عن هشاشة وضعف تطبيق الحوكمة في هذه البنوك، ما يؤثر علي أداء البنك وفاعليته. من أجل هذا تم اختيار عينة تضم أربعة من البنوك الناشطة في الجزائر، وتوزيع استبانات على موظفي هذه البنوك. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة تأثير لمبادئ الحوكمة على أداء البنك وفاعليته بالإضافة إلى تحديد أهم المبادئ التي تطبق في البنوك عينة الدراسة وتؤثر علي أداء البنك، و من التوصيات المقترحة أنه يجب علي هذه البنوك السعي و الحرص علي التطبيق الكلي لمبادئ الحوكمة، وفقا لمقررات لجنة بازل حول الحوكمة، كونها تساهم في بيئة بنكية قوية، قادرة على الدخول للمنافسة العالمية.

هدفت دراسة عبيدي (2009) الجزائر ،إلى دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة الشركات، اعتمدت على المنهج الوصفي الدراسة إلى التطرق إلى مدى مساهمة آليات الرقابة مع التركيز على

مجلس الادارة ، المراجعة الخارجية ، لجنة المراجعة في تطوير الحوكمة داخل المؤسسات.و التعرف على دوافع الحوكمة في الجزائر.و توصلت الدراسة إلى فاعلية الآليات التي ركزت عليها الدراسة وتتاثرها بشكل كبير على البيئة المحيطة بهذه الآليات.وأن ما يميز آلية عمل مجلس الادارة داخل المؤسسات المساهمة الجزائرية، أثبتت عدم فاعليتها وأن مجالس الإدارة داخل المؤسسات العمومية تكاد أن تكون مشلولة .

تهدف دراسة حبوش،محمد، (2008) إلى التعرف على مدى مساهمة المراجع الداخلي، والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية، دراسة المعوقات التي تعيق تطبيق الحوكمة على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، صياغة إطار مقترح لمبادئ حوكمة الشركات المساهمة. حيث خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات، مع أن التزامها بتلك المبادئ جميعها وحدة واحدة هو بمستوى متوسط، ويتفاوت مستوى الالتزام من مبدأ إلى آخر، كما تتفوق المصارف الفلسطينية على غيرها من الشركات المساهمة العامة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الاطار النظري

تمهيد

بمعنى أوسع، يشمل نظام الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف، ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين .وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، وباتت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة المصرف.(العياري والخواند، 2012)

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة، بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (Alamgir M، 2007).

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين (Freeland. C، 2007).

تعرف الحوكمة بالبنوك بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك، ومراقبتها ،إبتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال) المساهمين والمستثمرين

المؤسسين. (وتنطبق الحوكمة في الجهاز البنكي على البنوك العامة، الخاصة والمشاركة) (معمر، 2012)

وترتكز الحوكمة - على عناصر أساسية لا بد من توافرها، حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك. وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين:

تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمراقبون والمراجعون الداخليون (يوسف، 2007).

أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي (مقدم، بدون تاريخ).

8. 2 أهم مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف (عيازي والحوالد، 2012):

• تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.

• رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.

• جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الرأس المال المحلي على الاستثمار، في المشروعات الوطنية، وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.

• الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.

• حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائداتهم، مع مراعاة مصالح الجميع.

• ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها، مع ضمان وجود مراقبة مستقلة، عن المحاسبين والمراجعين، للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.

• تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ودرءا لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.

• الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديريين مؤهلين، قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

•المصارف التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة، فإنها تتمتع بميزة تنافسية، لجذب رؤوس الأموال من المصارف التي لا تطبقها، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل، لما تتمتع به من شفافية في معاملاتها، بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين، أو الدوليين.

مبادئ الحوكمة في المصارف

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة، في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدله منه عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان " Enhancing corporate governance for banking organization" يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في (Basle, (2006):-

المبدأ الأول :-

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم، وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك ، و يكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالبنك، وسياسة المخاطر، وتجنب تضارب المصالح، وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات، عندما يكون هناك تعارض في المصالح، يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على اكمل وجه تجاه البنك ، وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس، ويتضمن ذلك عدد الأعضاء، مما يشجع على زيادة الكفاءة ، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين، بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك وأن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك، التي يجب اتباعها، وبالبيئة التشريعية ، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته، ومنها لجنة تنفيذية، ولجنة مراجعة داخلية، وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات، وتراجع وتتسلم تقاريرهم، وأن تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة، وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم . كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا إدارة مخاطر الائتمان، السوق – السيولة، التشغيل، السمعة وغير ذلك من المخاطر، ولجنة الأجور التي تضع نظم الأجور، و مبادئ تعيين الإدارة التنفيذية، والمسؤولين بالبنك، بما يتماشى مع أهداف واستراتيجية البنك (مقدم، بدون تاريخ).

المبدأ الثاني :-

يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك، وقيم ومعايير العمل، أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم، والمودعين، وأن تكون هذه القيم سارية في البنك ، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك، وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف

التي تضعف الحوكمة، وأهمها تعارض المصالح مثل: الإقراض للعاملين، أو المديرين، أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة، أو الأغلبية، أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية، أو غير أخلاقية، من أي إجراءات تأديبية مباشرة، أو غير مباشرة (المعمري، 2012).

المبدأ الثالث :-

يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك، لأنفسهم وللإدارة العليا، والمديرين والعاملين، وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات (موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصري)، (تاريخ الوصول 2018/5/1)).

المبدأ الرابع :-

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية (Basle, 2006).

المبدأ الخامس :-

يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل.

ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وان يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة الى مجلس الإدارة (مقدم، بدون تاريخ).

المبدأ السادس :-

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك في الأجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل (المعمري، 2012).

المبدأ السابع :-

تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة ، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء ادارة البنك في ظل نقص الشفافية ، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه ، ويعد الإفصاح العام الملازم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت وفي التقارير الدورية والسنوية ، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة ، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية ، التعرض للمخاطر ، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الادارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين (موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصري)، (تاريخ الوصول 2018/5/1)..

المبدأ الثامن :-

يجب ان يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك،، والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر، عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية، مما يعرض سمعة البنك للخطر (Basle, 2006) .

حدود الدراسة

تم إعداد هذه الدراسة في ظل وجود ثمان محددات أساسية وهي:
حدود موضوعية :اقتصرت هذه الدراسة على جودة مبادئ الحوكمة في المصارف، و دور المصارف في تعزيز وتطبيق مبادئ بازل للحوكمة.
حدود مكانية وزمنية :طبقت هذه الدراسة على موظفي المصارف في مدينة بنغازي، سواء أعضاء مجلس إدارة، او مدراء إدارة، أو رؤساء أقسام حيث تم استقصاء آرائهم حيال دور المصارف الليبية في تطبيق مبادئ بازل للحوكمة

مصادر جمع البيانات

يوجد مصدران متعارف عليهما لتجميع البيانات، الأول من المصادر الأولية، والآخر من المصادر الثانوية ، والمصادر الأولية لتجميع البيانات في هذه الدراسة تتمثل في استمارة الاستبانة، التي وزعت على عينة الدراسة المكونة من موظفي المصارف ، في حين استخدمت المقابلة الشخصية كطريقة

لتجميع بيانات أولية مساعدة للأداة الرئيسية، وذلك لتوضيح بعض النقاط أو الفقرات في صحيفة الاستبانة، والتي قد يشوبها بعض الغموض.

أداة الدراسة

تم بناء استمارة الاستبانة من خلال مبادئ الحوكمة التي أصدرتها لجنة بازل لتعزيز الحوكمة في المصارف محل الدراسة، والمقسمة إلى مؤشرات، والتي اعتبرت فيما بعد فقرات لاستمارة الاستبانة، والتي قسمت إلى جزئين رئيسيين هما: البيانات الديموغرافية عن المشاركين في الدراسة، مثل المؤهل العلمي، والدرجة العلمية، والتخصص العلمي، و المنصب الوظيفي، و الخبرة العملية، في حين خصص القسم الثاني لمحاور الدراسة والمتمثلة في مبادئ الحوكمة في المصارف وهي كالاتي:

المحور الاول- مجلس الإدارة

المحور الثاني – العمليات الإدارية

المحور الثالث- مراجعة الداخلية

المحور الرابع- مراجعة الداخلية

المحور الخامس- الشفافية والافصاح

صدق فقرات استمارة الاستبانة

صدق استمارة الاستبانة: تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين، في مجال العلوم الإدارية، وعلم الاجتماع، لما لهم من خبرة في هذا المجال، وطلب منهم إبداء الرأي حول محاور وفقرات (مؤشرات) استمارة الاستبانة، وذلك سواء بالحذف و/أو التعديل و/أو الإضافة، وبناء على مقترحات وملاحظات المختصين فقد تم تعديل استمارة الاستبانة عدة مرات، حتى ظهرت الاستمارة في صورتها النهائية، والتي وزعت فيما بعد على موظفي المصارف .

ثبات فقرات استمارة الاستبانة

أما ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا ،لو تكرر القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف .ولقياس مدي ثبات الاستبانة استخدم الباحثون معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من الثبات (معامل الثبات) فقرات (مؤشرات) ومبادئ الدراسة، وبأخذ الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات يتم الحصول على معامل الصدق، لمحاور وفقرات الدراسة، كما هي مبينة في الجدول:

الجدول (1) التالي يوضح كلا من معامل الثبات والصدق

ت	المحاور	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
1	المحور الاول- مجلس الادارة	5	0.827	0.909
2	المحور الثاني – العمليات الادارية	4	0.855	0.924
3	المحور عيار الثالث- الحوافز	5	0.833	0.912
4	المحور الرابع- مراجعة الداخلية	3	0.882	0.939
5	المحور الخامس- الشفافية والافصاح	6	0.813	0.901
	لكل المحاور	23	0.932	

تشير النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة معامل الفا كرونباخ بعد اخذ الجذر التربيعي تساوي 93 % وهي مرتفعة كثيراً، وأن عدد العناصر هو ثلاثة وعشرون عنصر، تشير النتائج في الجدول أن معامل الثبات لجميع (المحاور) فقرات (المؤشرات) لاستمارة الاستبانة قد بلغ 97% تقريباً، كما أن جميع المحاور تحصلت على معاملات ثبات مرتفعة جداً، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات، والصدق، وبدرجة عالية من التميز، وعليه يمكن اعتبار هذه المعاملات مفيدة للدراسة، مما يؤهلها أن تكون أداة مناسبة وفعالة لهذا البحث ويمكن تطبيقها بثقة، ويجعل منها صالحة لأغراض التحليل والبحث.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف، بكافة المصارف الرئيسية بمدينة بنغازي (الإدارات الرئيسية) منها : مصرف الوحدة، والتجارة والتنمية، والامع العربي، والمتوسط، والتجاري الوطني (الإدارة المنطقة الشرقية) والجمهورية، (الإدارة المنطقة الشرقية) وكانت الفئة المستهدفة أعضاء مجالس الإدارة، ومدراء إدارات، ورؤساء الأقسام وكذلك الموظفين.

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة ، فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، لاختيار أفراد العينة، من موظفي المصارف ، حيث تم توزيع عدد 70 استمارة استبيان، وقد تم استرجاع عدد من الاستمارات الموزعة، بلغت 50 استمارة منها عدد 45 قابلة للتحليل ، وبالتالي تكون نسبة الاستجابة 65% وهذه النسبة يمكن اعتبارها مقبولة نسبياً بسبب أن الاستمارة وزعت على جميع الموظفين بالمصارف خلال شهر 5 / 2018 .

الجدول التالي توضح توزيع مفردات عينة الدراسة، على حسب الخصائص الديموغرافية- النوع، و المؤهل العلمي والمنصب الوظيفي و التخصص العلمي، والخبرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول التالي(2) يوضح المؤهلات العلمية لعينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة
الثانوية العامة	3	7
بكالوريوس	29	64
ماجستير	8	18
دكتوراه	5	11
المجموع	45	100

يتبين من الجدول أن ما نسبته 64 % من عينة الدراسة تتراوح مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس وبنسبة 18% منهم ماجستير و 11% دكتوراه.

الجدول التالي (3) يوضح الخبرات الموظفين لعينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %	النسبة التراكمية
أقل من 5 سنوات	6	13.3	13.3
من 5 سنوات وأقل من 10	1	2.2	15.6
من 10 سنوات وأقل من 15	11	24.4	40.0
من سنة 15 وأقل من 20	12	26.7	66.7
من 20 سنة فأكثر	15	33.3	100.0
المجموع	45	100	

يتبين من الجدول أن أغلبية العينة ذوي خبرة في القطاع المصرفي، حيث أن 67 % فأكثر تزيد خبرتهم عن 15 سنة ، في حين أن 16 % تقريبا من العينة تقل خبرتهم عن 5 سنوات في القطاع المصرفي .

التحليل الإحصائي

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام حزمة الإحصاء للعلوم الاجتماعية SPSS ، ومن هذه الأساليب: الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وفي البداية قام الباحثان بإجراء اختبار الاعتدال Test of Normality واختبار الاعتدال من نوع Q-Q Plots لكل محور من محاور الدراسة، ثم لجميع محاور الدراسة مجتمعة، وذلك لتبيان

ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً
إجراءات معالجة استمارة الاستبانة

اعتمد الباحثان نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات، على فقرات استمارة الاستبانة، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى، مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا الحقيقة) وذلك عن طريق حساب المدي بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة ($4=5-1$) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس ($0.80=5/4$) ثم نضيف هذه القيمة إلى أقل قيمة للمقياس، للحصول على مدى مستوى المؤشر، فإنه عادة ما تكون القيم الأوزان (weights) كما في الجدول التالي:

الجدول (4) يوضح مستوى مؤشر تعزيز مبادئ الحوكمة

مدى مستوى المؤشر	مستوى مؤشر لتعزيز الحوكمة في المصارف من وجهة نظر موظفي المصارف
من 1 إلى أقل من 1.80	منخفض جداً
1.80 إلى أقل من 2.60	منخفض
2.60 إلى أقل من 3.40	متوسط
3.40 إلى أقل من 4.20	عالي
4.20 إلى أقل من 5	عالي جداً

و من الجدول أعلاه سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها من الدراسة، و المتمثلة في المتوسط الحسابي لمحاوَر الدراسة، تقع في أي مستوى من المستويات الخمس المذكورة (منخفض جداً، منخفض، متوسط، عالي، عالي جداً) وبناءً عليه يتم تحليل النتائج و من ثم اختبار كل فرضية على حدة.

جدول (5) يوضح مستوى الاهمية النسبية لمجلس الادارة

تسلسل	البيان	متوسط	انحراف	اهمية النسبية	الترتيب
1	من واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءة و القدرة على إدارة المصرف.	4.422	0.6904	0.8844	2
2	يجب ان يكون المدراء التنفيذيين على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للمصرف.	4.511	0.5886	0.9022	1
3	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية.	4.088 9	0.76343	0.81778	4
4	تقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع المراجعين الخارجيين وتراجع وتتسلم تقاريرهم لمجلس الإدارة	4.022	0.8916	0.8044	5
5	يجب علي مجلس الادارة اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم المعمول بها.	4.311	0.7013	0.8622	3
المتوسط العام		4.271	0.56433	0.8542	

نلاحظ من الجدول التالي كان ترتيب الأهمية النسبية حسب التسلسل رقم (2) على أن يكون المدراء التنفيذيين على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للمصرف، ذو الأهمية عالية بنسبة 90% ومن ثم تقع الأهمية النسبية علي الفقرة رقم (1) بنسبة 88%، (5) بنسبة 86%، (3) بنسبة 81.0%، (4) بنسبة 80% علي التوالي حسب التسلسل، وكان المتوسط العام بنسبة 85%. وكان الانحراف المعياري 56%.

جدول (6) يوضح مستوى الاهمية النسبية العمليات الإدارية

ث	البيان	متوسط	انحراف	اهمية النسبية	الترتيب
1	يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاكمة في المصرف لوظائفهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين	4.4222	0.58344	0.88444	1
2	يجب علي مجلس الادارة ان يضع هيكل تنظيمي يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات والسلطات	4.1111	0.83182	0.82222	4
3	يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المصرف	4.3111	0.66818	0.86222	2

4	يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من امتلاك المسؤولين بالمصرف المهارات الضرورية لإدارة أعمال المصرف وأن تتم أنشطة المصرف وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة .	4.2889	0.66134	0.85778	3
	المتوسط العام	4.2833	0.57801	0.85666	

نلاحظ من الجدول التالي كان ترتيب الأهمية النسبية حسب التسلسل رقم (1) يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدوداً واضحة للمسئوليات والمحاسبة في المصرف لوظائفهم، ولإدارة العليا والمديرين وللعاملين ذو الأهمية عالية 88 % ومن ثم تقع الأهمية النسبية على الفقرة رقم (3) بنسبة 86%، (4) بنسبة 85% على التوالي حسب التسلسل وكان المتوسط العام بنسبة 85% وكان الانحراف المعياري 57%.

جدول (7) يوضح مستوى الأهمية النسبية المراجعة الداخلية

تسلسل	البيان	متوسط	انحراف	اهمية النسبية	الترتيب
1	يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلالية المراجع الخارجي و وظائف المراجعة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام القانوني) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف	4.3111	0.59628	0.86222	3
2	يجب على الإدارة العليا للمصرف أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية للتأكد من سلامة المصرف في الأجل الطويل	4.4000	0.68755	0.88	1
3	يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تعبر بعدالة عن الموقف المالي وكذلك نتائج الأعمال للمصرف	4.2889	0.78689	0.85778	4
4	يجب التأكد من أن المراجعين الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة في عمليات الرقابة الداخلية بالمصرف المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية	4.3556	0.60886	0.87112	2
5	من الضروري أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة	4.2444	0.82999	0.84888	5
	المتوسط العام	4.3200	.54839	0.864	

نلاحظ من الجدول التالي كان ترتيب الأهمية النسبية حسب التسلسل (2) يجب على الإدارة العليا للمصرف أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية، للتأكد من سلامة المصرف في الأجل الطويل، ذو الأهمية عالية 88% ومن ثم تقع الأهمية النسبية على الفقرة رقم (4) بنسبة 87%،

(1) بنسبة 86 % , (3) بنسبة 85 % , (5) بنسبة 84 % علي التوالي حسب التسلسل وكان المتوسط العام بنسبة 86 % وكان الانحراف المعياري 54 %.

جدول (8) يوضح مستوي الأهمية النسبية الحوافز

تسلسل	البيان	متوسط	انحراف	اهمية النسبية	الترتيب
1	يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية المصرف في الأجل الطويل	4.2444	0.82999	0.84888	2
2	يجب ان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف المصرف في الأجل الطويل	4.1333	0.81464	0.82666	3
3	يجب على مجلس الإدارة التأكد من وجود لوائح داخلية خاصة بسير التنفيذ للعمل ومطابقته مع ما هو مخطط ، مثل لائحة المكافآت ولائحة الجزاءات	4.2444	0.71209	0.84888	1
المتوسط العام		4.2074	.70814	0.84148	

نلاحظ من الجدول التالي كان ترتيب الأهمية النسبية حسب التسلسل رقم (1) يجب على مجلس الإدارة التأكد من وجود لوائح داخلية خاصة بسير التنفيذ للعمل ومطابقته، مع ما هو مخطط ، مثل لائحة المكافآت ولائحة الجزاءات ذو الأهمية عالية 84 % وبالنحراف المعياري 71 % ومن ثم تقع الأهمية النسبية على الفقرة رقم (1) بنسبة 84 % وبالنحراف المعياري 82 % ، (2) بنسبة 82 % على التوالي حسب التسلسل وكان المتوسط العام بنسبة 84 % وكان الانحراف المعياري 70 .

جدول (9) يوضح مستوي الأهمية النسبية الافصاح والشفافية

تسلسل	البيان	متوسط	انحراف	اهمية النسبية	الترتيب
1	طبقا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء الإدارة للمصرف في ظل نقص الشفافية	3.9111	0.82082	0.78222	5

2	حصول المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية المصرف بحيث تتم الرقابة بشكل فعال لأداء الإدارة	3.8444	0.928	0.768	6
			23	88	
3	تقديم الإفصاح العام والملائم والضروري لتحقيق الانضباط والشفافية في سوق الأوراق المالية.	3.9556	0.975	0.791	4
			97	12	
4	يجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب ودقيقاً من خلال موقع المصرف على شبكة المعلومات وفي التقارير الدورية والسنوية المنشورة.	4.1556	0.877	0.831	1
			90	12	
5	يجب أن يكون الإفصاح متلائماً مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض المصرف للمخاطر خاصة إذا كان المصرف مسجلاً في سوق الأوراق المالية	4.0667	0.780	0.813	3
			44	34	
6	يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، والتعرض للمخاطر، والأنشطة المرتبطة بالمراجعة الداخلية و بالحوكمة في المصرف ومنها مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين	4.1111	0.745	0.822	2
			36	22	
	المتوسط العام	4.0074	.6174	0.801	
			06	48	

نلاحظ من الجدول التالي كان ترتيب الأهمية النسبية حسب التسلسل رقم (4) يجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب، ودقيقاً، من خلال موقع المصرف على شبكة المعلومات، وفي التقارير الدورية والسنوية المنشورة ذو الأهمية عالية بنسبة 83% ومن ثم تقع الأهمية النسبية علي الفقرة رقم (6) بنسبة 82%، (5) بنسبة 81%، (3) بنسبة 79%، (1) بنسبة 78%، (2) بنسبة 76% على التوالي، حسب التسلسل وكان المتوسط العام بنسبة 80% وبالاختلاف المعياري 61%.

تحليل النتائج واختبار الفرضية البديلة :

تمت صياغة الفرضية البديلة لهذه الدراسة بعبارة " دور المصارف في تعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة"، واختبار هذه الفرضية فقد تم اللجوء إلى اختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test بناء على عدد معايير مبادئ الحوكمة، التي تمت دراستها واختبارها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تنفي وجود دور للمصارف التجارية في تطبيق وتعزيز الحوكمة

نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

المحاور	N	متوسط الحسابي	انحراف المعياري	t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
مجلس الادارة	45	4.271	0.56433	50.771	44	0.000
العمليات الادارية	45	4.283	0.57801	49.711	44	0.000
المراجعة الداخلية	45	4.320	0.54839	52.845	44	0.000
الحوافز	45	4.207	0.70814	39.857	44	0.000

0.000	44	43.537	0.61746	4.007	45	الشفافية والإفصاح
0.000	44	57.992	0.48790	4.217	45	المتوسط العام
(مبادئ الحوكمة)						

من خلال ما تم وما توصلت إليه الدراسة من نتائج توضح أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة في دور المصارف في تعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة لمراجعة المحاور – كانت 4.2711 و 4.2833 و 4.3200 و 4.2074 و 4.0074 و 4.2179 ، وبانحرافات معيارية 0.564 و 0.57801 و 0.54839 و 0.70814 و 0.61746 و 0.48790 علي التوالي ، وعليه فإن جميع المحاور تقع ضمن المستوي المرتفع جدا حسب جدول مؤشر تعزيز مبادئ الحوكمة، كما أن قيمة الدلالة لكل منهما ،قل من المستوي المعنوي 5%، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة ، وبناء على المتوسط العام لمؤشر تعزيز مبادئ الحوكمة، فقد بلغ 4.2179 وهو يقع في مدي مستوى مؤشر (4.20 إلى أقل من 5) المحدد مسبقا في الجدول، مستوى مؤشر تعزيز مبادئ الحوكمة، وقيمة دلالاته، أقل من مستوي المعنوية 5%، ما يعني أن دور المصارف التجارية في تطبيق و تعزيز الحوكمة في مستوى عالي جدا حسب وجهة نظر موظفين بمدينة بنغازي.

أولاً: النتائج

يمكن إجمال ما وصلت اليه الدراسة من نتائج فيما يلي:-

- 1.الحوكمة المصرفية تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات، التي تحكم الأطراف الأساسية في المصرف واضحة بما يؤدي إلى تحسين الأداء والنجاح
- 2.يعد تطبيق مبادئ بازل للحوكمة في المصارف الليبية أمراً ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد، يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف، من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر، بتحديد الجهات وتوزيعه للمسؤوليات والصلاحيات، بين مختلف الأطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر.
- 3.يتطلب نجاح الحوكمة في المصارف التطبيق السليم لقواعدها، التي تعتمد على رقابة المصرف المركزي، وإدارة المصرف بحد ذاته.
- 4.الحوكمة في القطاع المصرفي هي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين.
- 5.تطبيق الحوكمة في المصارف ضروري، حتى تكون منافسة بين البنوك وبالتالي الحفاظ على استمراريتها.
- 6.التقيد بمبدأ الشفافية يقلل من الوقوع في الأزمات المصرفية

7. التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، يقوم على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في دفع البنوك التجارية إلى تطبيقها كما أوصت بذلك لجنة بازل.

ثانياً: التوصيات

في ظل تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسة ولتعزيز هدف الدراسة، نوصي بما يلي :
زيادة الوعي بمفهوم الحوكمة، وذلك من خلال الدورات والمؤتمرات والبحوث، وتهيئة الموارد البشرية لتطويره

1. ضرورة تطبيق مبادئ بازل للحوكمة في المصارف الليبية، بغرض تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي، و ضمان مصالح العملاء، لتحقيق أكبر قدر من الشفافية في البيانات المالية، بذلك يعزز من الثقة في الجهاز المصرفي

2. توفير إطار مؤسسي و قانوني كبيئة مناسبة لمبادئ بازل للحوكمة.

3. عقد دورات تدريبية، وندوات متخصصة و مؤتمرات علمية، للتعريف بالحوكمة.

4. يجب أن يكون للبنك المركزي دوراً هاماً في إرساء مبادئ بازل للحوكمة المصرفية.

5. العمل على تكوين لجان للحوكمة على مستوى كل بنك، وتكون هذه اللجان تحت إشراف البنك المركزي.

6. ضرورة أن يسعى القطاع المصرفي نحو تعظيم قيمة أصوله وسيولته وهامش ربحيته، من خلال الإدارة الكفؤة وأحكام الرقابة كونه، تشكل عامل جذب لكل من المدخرين والمستثمرين على حد سواء.

7. أهمية حضور صغار المساهمين لاجتماعات الجمعيات العامة، بتوجيه الدعوات الشخصية لهم، كون ذلك يضمن حقوقهم بشكل أو بآخر و يتيح لهم فرصة التصويت.

8. على الجهة منفذة الحوكمة أن تحتفظ بملف كامل وشامل، يتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالعمل، لتحقيق مبدأ الشفافية والافصاح بعدالة.

9. متابعة الجهات الرقابية و التنظيمية، التي أصدرت التشريعات بهذا الخصوص، والتشجيع على مستوى الإفصاح لرفع كفاءة السوق، و جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

الخلاصة

يهدف البحث إلى تعريف لجنة بازل، و كذلك الحوكمة المصرفية، ومبادئها وأهميتها وأهدافها ودورها في رفع كفاءة أداء المصارف، و لإلقاء الضوء على حوكمة المصرف في ليبيا. استخدم منهجاً تحليلياً وصفيًا، وتم النظر في الدراسات النظرية، والميدانية للغة العربية والأجنبية، حول هذا الموضوع مع استخلاص وعرض أهم النتائج و التوصيات.

المراجع

- ابحات ،موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصري(تاريخ الوصول 2018/5/1)
- إسحاق، إبراهيم (2009) دور إدارة المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين "مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.
- جودة، فكري (2008) مدى تطبيق الحوكمة في المصارف الفلسطينية وفق المبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير ،الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة، غزة ،فلسطين.
- حبار، عبدالرازق ،(2009) ،الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي -حالة دول شمال إفريقيا ، جامعة الشلف -الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع، ص 75-98.
- حبوش ،محمد، (2008)مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات "دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين و مدراء الشركات المساهمة العامة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية المحاسبة و التمويل، غزة، فلسطين .
- الحلي، نبيل(2002)، دور الحوكمة في زيادة ربحية المذشآت الصناعية الخاصة في سورية، مجلة- جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 52 العدد الثاني.
- الزهرابي، لينا (2010) "أثر الحوكمة على تقييم أداء صناديق الاستثمار حالة تطبيقية على السوق المالي السعودي" رسالة ماجستير - دمشق – الجمهورية العربية السورية .
- السعيد، خلف (2012) رسالة ماجستير في علوم التسيير بعنوان دور اجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ،جامعة ورقلة .
- الشحادة، عبدالرازق و سمير برغوثي (2009) ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية ، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20- 21 اكتوبر ، الجزائر.
- شرفه، محمد لمبارك (2017)أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية علي الأداء البنكي (دراسة ميدانية لعينة من البنوك الناشطة في الجزائر جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.

- عبدالحليم، محمد (2005)، حوكمة المصارف، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية- والإدارية والاقتصادية، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- عبدي، نعيمة (2009) رسالة ماجستير بعنوان دور اليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات دراسة حالة الجزائر تخصص مالية المؤسسة .
- عباري، أمال وأبو بكر خوالد، (2012) تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر- الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6 - 7 ماي ، بسكرة، الجزائر
- متولي، طلعت عبد العظيم (2002)، دراسة تحليلية للملامح المحاسبية لفجوة حوكمة الشركات في الشركات- المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول العدد الأول.
- مطر، محمد ونور، عبد الناصر (2007) " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد، 3، العدد، 1، ص ص 46-71.
- معمري، سارة (2012) ، رسالة ماجستير أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك ، قسم العلوم التجارية جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- مقداد، الهام وهناء طراد (2016) رسالة ماجستير أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل، قسم تمويل مصرفي ،جامعة العربي تبسي-تبسة ، الجزائر.
- مقدم ، وهيبه، (بدون تاريخ) احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية جامعة مستغانم ، الجزائر.
- يوسف، محمد (2007) ورقة بعنوان محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر بنك الاستثمار القومي _مصر.

Alamgir M, Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo ,May 2007, pp: 7 – 8.

Basle Committee on Banking Supervision , (2006 a), Basel Committee Issues Guidance on Corporate Governance for Banking Organisations, 13 February, [online], Bank for International Settlements.

Freeland C, Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute ,Cairo, May 2007, pp:7–8.

Mohammed ,Soliman Ali Mohammed,(2010) , Role of Internal Control in Corporate Governance : A Case Study of KSC Ltd , Unpublished Master Thesis , College of Graduate Studies and Scientific Research , Sudan University of Science and Technology.